



20 أبريل / نيسان 2017
رقم الوثيقة: MDE 25/6094/2017

على الإمارات الإفراج عن ناشط حقوقي بارز أحمد منصور موقوف بسبب اتهامات تتعلق بحرية التعبير

(بيروت) – قال تحالف من 18 منظمة حقوقية اليوم إن على السلطات الإماراتية الإفراج فورا عن منصور، الحقوقي الحائز على جوائز والذي يواجه اتهامات تنتهك حقه في حرية التعبير، والمُحتجز منذ شهر.

أحمد منصور، الفائز بجائزة "مارتن إينلز" المرموقة للمدافعين عن حقوق الإنسان في 2015، محتجز منذ 20 مارس/آذار 2017، ويواجه اتهامات تتعلق بحرية التعبير، تشمل استخدام مواقع التواصل الاجتماعي لـ "نشر معلومات مغلوبة تضر بالوحدة الوطنية". في 28 مارس/آذار، دعت مجموعة من خبراء الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان حكومة الإمارات إلى الإفراج عنه على الفور، ووصفت اعتقاله بـ "الاعتداء المباشر على العمل المشروع للمدافعين عن حقوق الإنسان في الإمارات".

قال جو ستورك، نائب مديرة قسم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في "هيومن رايتس ووتش": "لدى أحمد منصور سجل حقوقي لا غبار عليه، وكل يوم يمضيه في السجن هو يوم مظلم في سجل حقوق الإنسان الإماراتي".

أبلغت مصادر مطلّعة المنظمات الحقوقية أن في ساعات ما قبل فجر 20 مارس/آذار، اعتقلت مجموعة من حوالي 12 شريطيا أحمد منصور في منزله بمدينة عجمان، ونفذت عملية تفتيش موسعة وأخذت هواتف الأسرة الخلوية وأجهزة الحاسوب المحمول، ومنها تلك الخاصة بأطفاله. لم تكن عائلة أحمد منصور تعلم بمكانه إلى أن أصدرت السلطات بيانا رسميا يوم 29 مارس/آذار، قالت فيه إنه محتجز في السجن المركزي في أبو ظبي.

علم ائتلاف المنظمات أنه لم يسمح لعائلة أحمد منصور إلا بزيارة قصيرة تحت المراقبة بعد أسبوعين من اعتقاله في 3 أبريل/نيسان، بعد أن نقلته السلطات من مكان احتجازه، الذي يُعتقد أنه مركز احتجاز مجاور لسجن الوثبة، إلى مكتب النيابة العامة في أبو ظبي. قالت مصادر مطلّعة للمنظمات الحقوقية إن أحمد منصور محتجز في الحبس الانفرادي، ولم يقابل محام.

قالت "وكالة الأنباء الإماراتية الرسمية" ("وام") في 20 مارس/آذار إن اعتقال منصور جاء بناء على أوامر من النيابة العامة المتخصصة في جرائم تقنية المعلومات، وهو محتجز على ذمة التحقيقات. أضافت وام أنه متهم باستخدام مواقع التواصل الاجتماعي لنشر "معلومات مغلوبة" و"أخبار كاذبة" من أجل "إثارة الفتنة الطائفية والكراهية" و"نشر معلومات مغلوبة تضر بالوحدة والوئام الاجتماعي والإضرار بسمعة الدولة". صنّف البيان هذه الجرائم على أنها "جرائم تقنية المعلومات"، أي أن التهم الموجهة ضده تستند إلى انتهاكات مزعومة لـ "قانون مكافحة جرائم المعلوماتية" القمعي لعام 2012 الذي تستخدمه السلطات لسجن العديد من النشطاء، والذي تنص أحكامه على السجن لمدة طويلة وعقوبات مالية شديدة.

في الأسابيع السابقة لاحتجازه، طالب منصور بالإفراج عن أسامة النجار الذي لا يزال في السجن رغم انتهاء عقوبته بالسجن 3 سنوات بتهم تتعلق بنشاطاته السلمية على "تويتر". إضافة إلى ذلك، إنتقد أحمد منصور الملاحقة القضائية للدكتور ناصر بن غيث، الأكاديمي وأستاذ الاقتصاد البارز، الذي حكم عليه بالسجن 10 سنوات في 29 مارس/آذار بتهم شملت جرائم تتعلق بحرية التعبير، ومنها الإنتقاد السلمي للسلطات الإماراتية والمصرية.

استخدم أحمد منصور حسابه على تويتر للفت الإنتباه إلى إنتهاكات حقوق الإنسان في المنطقة، بما في ذلك في مصر،

والانتهاكات التي يرتكبها التحالف بقيادة السعودية في اليمن. كما وقع أحمد منصور على رسالة مشتركة مع ناشطين آخرين في المنطقة يطالبون بها القادة في القمة العربية في الأردن في نهاية مارس/آذار بإطلاق سراح السجناء السياسيين في بلدانهم.

قالت لين معلوف، نائبة مدير قسم الأبحاث بمكتب "منظمة العفو الدولية" في بيروت: "عمل أحمد منصور بلا كلل للدفاع عن حقوق الإنسان في الإمارات والمنطقة، فكلفه ذلك ما كلفه. على السلطات الإفراج عنه فوراً ووضع حد نهائي لمضايقاتها له."

قال مقرر الأمم المتحدة الخاصين بالمعتقلين والمدافعين عن حقوق الإنسان؛ تعزيز وحماية الحق في حرية الرأي والتعبير؛ وحرية التجمع السلمي وتكوين الجمعيات؛ والفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي والفريق العامل المعني بحالات الإختفاء القسري أو غير الطوعي، في بيانهم الصادر في 28 مارس/آذار إن "عمل أحمد منصور المتميز في حماية حقوق الإنسان وتعزيز الديمقراطية، إضافة إلى تعاونه الشفاف مع آليات الأمم المتحدة، له قيمة كبيرة للإمارات وللمنطقة بكاملها."

قال خبراء الأمم المتحدة إنهم يخشون أن يكون اعتقاله "عملاً انتقامياً بسبب عمله مع آليات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة، وآرائه التي ينشرها على مواقع التواصل الاجتماعي، ولأنه عضو ناشط في منظمات حقوقية منها "مركز الخليج لحقوق الإنسان"، ومسانداً فاعلاً لمنظمات أخرى، مثل هيومن رايتس ووتش."

قال خالد إبراهيم، المدير التنفيذي لمركز الخليج لحقوق الإنسان: "اعتقال أحمد منصور واحتجازه أمر مقلق للغاية لأنه يمثل إعتداء كبيراً على المدافعين عن حقوق الإنسان في الإمارات، ويظهر القمع الشامل في البلاد". أحمد منصور عضو في المجلس الاستشاري لمركز الخليج لحقوق الإنسان.

في 29 مارس/آذار، ردت السلطات الإماراتية مباشرة على بيان خبراء الأمم المتحدة، وشككت في الادعاء بأن احتجاز أحمد منصور كان تعسفاً، مشيرة إلى "إعطائه حرية توكيل محام، كما باستطاعة أسرته زيارته في المنشأة العقابية". في 2015، أعربت المقررة الخاص للأمم المتحدة المعنية باستقلال القضاة والمحامين، التي زارت الإمارات في 2014، عن قلقها من تعرض المحامين الذين يتولون قضايا تتعلق بأمن الدولة "للمضايقة والتهديد والضغط"، وأن "العدم معاقبة مرتكبي هذه الانتهاكات لاستقلال مهنة المحاماة أثر مثبط في المحامين"، مما يعرقل تأمين المدافعين عن حقوق الإنسان في الإمارات لمحام من اختيارهم.

ضابقت السلطات الإماراتية أحمد منصور ولاحقته على مدار 6 سنوات. في نوفمبر/تشرين الثاني 2011 حكمت عليه المحكمة الاتحادية العليا في أبو ظبي بالسجن 3 سنوات بتهمة إهانة كبار مسؤولي الدولة في محاكمة شابتهَا ثغرات قانونية وإجرائية. رغم أن رئيس الإمارات الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان عفا عن أحمد منصور في 28 نوفمبر/تشرين الثاني 2011، لم تعد إليه السلطات جواز سفره قط، وأخضعته لمنع سفر فعلي. تعرض أيضاً لإعتداءات بدنية وتلقى تهديدات بالقتل، وخضع للمراقبة الحكومية وللاستهداف ببرمجيات خبيثة متطورة.

يتعرض الناس الذين يتحدثون عن الانتهاكات الحقوقية في الإمارات لخطر الاعتقال التعسفي والسجن والتعذيب، والكثير منهم قضوا فترات سجن طويلة أو شعروا بأنهم مجبرون على مغادرة البلد. كان أحمد منصور، على حد علم الائتلاف، آخر مدافع عن حقوق الإنسان تمكن من انتقاد السلطات علناً في الإمارات.

قالت المنظمات إن على الإمارات الإفراج عن أحمد منصور فوراً لأنه بات واضحاً أن الاتهامات الموجهة إليه تتعلق بأنشطته السلمية في مجال حقوق الإنسان، وانتقاده للسلطات. على السلطات أن تتيح له إمكانية الاتصال الفوري والمنتظم بأسرته وبمحام من اختياره، ووضع حد للمضايقات التي يتعرض لها المدافعون عن حقوق الإنسان ومنتقدو السلطات.

الموقعون:

جمعية حقوق الإنسان أولاً

جمعية يقظة من أجل الديمقراطية والدولة المدنية، تونس

الخدمة الدولية لحقوق الإنسان

سيفيكوس (CIVICUS)

الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان

الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان، تحت مرصد حماية المدافعين عن حقوق الإنسان

فرونت لاين ديفيندرز

مؤسسة مارتن إينلز

مؤشر الرقابة

المادة 19

مراسلون بلا حدود

مركز الخليج لحقوق الإنسان

منظمة العفو الدولية

المنظمة العالمية لمناهضة التعذيب، تحت مرصد حماية المدافعين عن حقوق الإنسان

منظمة علماء في خطر (Scholars at Risk)

نادي القلم الدولي (PEN International)

هيومن رايتس ووتش

لجنة الحقوقيين الدولية